العنف الاسري العنف ضـد المرأة

د. احمد حسن الربيعي

كلية الاداب / قسم الاجتماع

تسليم البحث : ٢٠١٨/٧/٢٦ قبول النشر : ٢٠١٨/١٢/١٦

الخلاصة

تشكل المراة نصف المجتمع وهي قوة فعالة ومؤثرة من حيث مساهمتها في قوة العمل وبناء الاسرة، وان ما يصيب المجتمع من تطور وتخلف انما يترك اثاره الايجابية والسلبية على المراة. ومن المشاكل التي تعاني منها المراة في معظم المجتمعات ومنها المجمع العراقي (ولو بدرجات متفاوتة) هو العنف ضد المراة والتي تكمل اكثر جذورها وعواملها الحقيقة داخل بناء المجتمع ومفاهيمه الثقافية والاجتماعيةو التشريعية التي تقدم نوعا من الوعي الزائف للمراة والرجل بالذت والذات الاخر مما يجعل الرجل يحط من قدر المراة ويصادر حقوقها ويعلها تتقبل الكثير من مظاهر العنف التي تمارس ضدها على انه تصرف طبيعي وحق للرجل، وما زالت العادات والتقاليد والاعراف (التنشئة الاجتماعية) في مجتمعنا تعتم على العنف الاسري الذي يمارس ضد المراة وتعده من السرار البيوت، وزاد من حدة هذه المشكلة ما يمر به المجتمع العراقي من ظروف اقتصادية وسياسية وحروب وارهاب بعد عام ٢٠٠٣.

ان مهمة الباحث الاجتماعي تتطلب العمل على كشف واقع واسباب وعوامل واثار الظواهر الاجتماعية السلبية بالذات. هدفت الدراسة الحالية الى محاولة التعرف على مستوى العنف ضد المراة السائد في المجتمع وانواعه. اجريت الدراسة على عينة من النساء المتزوجات الموظفات العاملات في جامعة بابل. وخلصت الدراسة الى النتائج التالية: ان اكثر انواع العنف الذي يمارس ضد المراة هو العنف البدني يليه العنف اللفظي، العنف النفسي، واخيرا العنف الجنسي. ان اكثر صور العنف الجسدي تتمثل بالضرب باليد او الرجل او العصا، في حين كان السب والشتم هو اكثر مظاهر العنف اللفظي اما الاهمال والحرمان من ممارسة الحرية فهو اكثر مظاهر العنف النفسي. ان العنف ضد المراة يترك اثارا سلبية اجتماعيه منها واقتصادية وصحية. وهناك عوامل متعددة تساعد على بروز ظاهرة العنف تتمثل بعوامل اجتماعية وثقافية وقانونية واقتصادية.

المقدمة

تشهد مجتمعات العالم المختلفة الشرقية منها والغربية الشمالية والجنوبية تغيرات وتحولات اساسية ومحورية تؤثر على طبيعة الظروف والاوضاع الاجتماعية فيها ، ومما لا ريب فيه ان هذه التغيرات والتحولات قد تثمر عن تحولات ايجابية او نتائج سلبية في طبيعة البيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التي تحدث فيها ، وقد اصطلح علماء الاجتماع فيما بينهم على تسمية تلك النتائج السلبية لبعض التحولات المجتمعية بالمشكلات الاجتماعية .

وقد عرفت المجتمعات الانسانية منذ القدم وحتى اليوم العديد من انماط المشكلات الاجتماعية التي ارتبطت بطبيعة الظروف الحياتية والثقافية منها والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخ ، وفي كل مرحلة تاريخية وفي كل مجتمع على حده ، وعليه يمكن القول ان لكل مجتمع آليات متعددة تحدد ظهور اشكال وانماط محددة من المشكلات الاجتماعية.

هذا بالاضافة الى ان نوع وحجم المشكلات الاجتماعية المنتشرة في مجتمع ما هي ترتبط بظروف هذا المجتمع في مرحلة تاريخية محددة ، اي بمجموعة النظم الاقتصادية والسياسية والثقافية في مرحلة تاريخية معينة.

ولقد عايش المجتمع العراقي كغيره من المجتمعات العربية ولازال العديد من ملامح التغير والتحول الذي انصب على ابنيته الاقتصادية والسياسية والثقافية ، ولكن افرزت هذه التحولات بعض المشكلات الاجتماعية التي تواجه مسيرة هذا المجتمع في تقدمه واستقراره ، ولذلك كان لزاماً علينا ان نسعى بكل صدق وبكل وعي للاعتراف بوجود هذه المشكلات والعمل على مواجهتها من اجل الحد منها والسيطرة عليها.

وتعد مشكلة العنف الاسري بجميع مظاهرها من ابرز هذه المشكلات التي هزت هذه التجزئة اركان المجتمع العراقي بكل فئاته الاجتماعية اليوم ، وهناك حقيقة واضحة في موضوع العنف الاسري تقول بأنه لا ينظر اليه على انه موضوع واحد بل مجزأ الى عدة اجزاء او حقول ، ولكل جزء او حقل اليه باحثوه وخبرائه وبرامجه ودورياته بل وعلمائه المختصين به ، بكلام آخر حيث نجد من الباحثين من درس وبحث جزء من اشكال وصور العنف لاسري ، من قبيل العنف ضد الطفل (سوء معاملة الاطفال) والآخر اسائة معاملة الوالدين (كبار السن) وكذلك العنف ضد المرأة (الزوجة) ، ونجد عند البعض الآخر العنف الذي يصدر من العلاقات الاجتماعية والمؤسسات الرسمية والبناء الاجتماعي بكافة انساقه وعنف الجماعات الاجتماعية ، وان هذه التجزئة اخذت جزءاً كبيراً الى اشارات اغلب علماء الاجتماع وجزءاً كبيراً من اهتمامات حركة الانوثة والحركة النسوية في كتاباتها ونشاطها ودراساتها ، حيث حددوا مفهوم الضحية في كل من الطفولة والزوجة واعتبروا

الطفل والزوجة محور لدراساتهم وعدوها مواضيع تستحق الاهتمام والدراسة كمشكلة جوهرية في بحوث العنف الاسري وخاصة بشكل مركز انتشرت في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين ، كما اكدته غالبية الدراسات التي اجرتها الدول الاوربية والعربية على ظاهرة العنف الاسري في مجتمعاتها على ان الزوجة هي الضحية الاولى وان الزوج بالتالي هو المعتدي الاول[1].

وتماشياً مع هذا المنظور السوسيولوجي من جهة ولألتزامنا بخطة البحث المقررة من قبل المؤتمر ارتأينا ان نبحث العنف ضد المرأة .

المبحث الاول: الابعاد الاساسية للدراسة

اولا/ مشكلة واهمية البحث:

موضوع مشكلة البحث تطرح تساؤلات عدة منها سؤال رئيسي:

ما دواعي الاهتمام بدراسة العنف الاسري ؟

ومنها تتفرع اسئلة فرعية:

- ماذا نقصد بالعنف الاسري ؟
- ماهي ابرز العوامل التي تؤدي لحدوث العنف داخل الاسرة وازدياده ؟
- وماهي الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة ؟

ثانيا/ الاهداف:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الاتي:

- التعرف على مفهوم العنف ضد المراة ومستواه السائد في المجتمع.
- التعرف على انواع العنف المستخدم ضدها.
- الكشف عن مستوى العنف ضد المراة تبعا للاماكن التي يتوزع فيها الاسرة، الشارع، مكان العمل.

ثالثاً/ منهجية البحث

اعتمد البحث على استمارة استبيان اعدت لتحقيق اهداف البحث، تضمنت الاستمارة جزئين الاول معلومات عامة عن المبحوثات مثل العمر، التحصيل الدراسي، طبيعة السكن، مستوى الدخل. في حين تضمن الجزء الثاني اسئلة يراد منها الحصول على معلومات عن العنف الواقع على المراة من حيث انواعه وعوامله والاثار السلبية المترتبة عليه. تم عرض الاستمارة على مجموعة من الخبراء المختصين في مجال علم الاجرام وعلم الاجتماع والقانون ليبان رايهم في مدى صلاحية الاسئة الواردة فيها لتحقيق اهداف الدراسة. بعد ذلك تم اعداد الاستمارة بصيغتها النهائية كما تم اجراء اختبار اولي للاستمارة على عينة مكونة من ٢٠ من الموظفات العاملات في جامعة بابل

وكلياتها. وبعد التاكد من صلاحية الاستمارة تم جمع البيانات وبالمقابلة الشخصية مع المبحوثات خلال المدة (١-٢٠١٧/٦/١٠) وقد اختار الباحث عينة عشوائية مكونة من (١٠٠) موظفة من المتزوجات العاملات في جامعة بابل وكلياتها. وبعد الانتهاء من جمع البيانات تم تبويبها وتحليلها باستخدام التكرارات والنسب المئوية.

رابعاً/ المفاهيم Concepts:

اولا/ العنف Violnce:

هو ظاهرة اجتماعية قديمة قدم التاريخ البشري ذاته، وذلك عندما حدث خلاف بين قابيل وهابيل وانتهى بان قتل احدهما الاخر، وبعد ان تطورت لمتمعات والثقافات تطورت معها الاسباب المؤدية الى العنف، وبالتالي تغيرت اشكال العنف واصبحت قضية العنف من اهم القضايا المطروحة على الساحة العالمية والعربية والمحلية، والذي يعد احد المشكلات الخطيرة التي يعاني منها المشهد العرافي اليوم والاسرة العراقية، حيث نعلم انه لا يستمر شهر او اسبوع دون ان تطلاعنا الصحافة بنوعياتها بالخبار الحوادث من قتل وسلب بل وانتقام داخل الاسرة الواحدة.

يعرف العنف لغويا[٢] بالظم ضد الرفق، وهو الشدة، القوة، القسوة، اعتنف الامر اي اخذه بشدة وبقوة وقسوة، اما اصطلاحا هو استخدام القوة الجسدية بقصد الايذاء او الاضرار[٣]، ومن ابرز التعريفات و الذي ورد في موسوعة الجريمة والعدالة (هو مفهوم عام يشير الى كل اشكال السلوك التي يترتب عليها تحطيم وتدمير للملكية او الحاق الاذى او الموت بالفرد او النية بفعل ذلك)[٤]. وفي ضوء ذلك وانطلاقاً من الزيادة الملحوظة في احداث العنف في المجتمع الانساني بشكل عام انتهت بعض الدراسات الى :

وجود ٣٧٠ منظمة ارهابية في العالم ، تتمركز في ٦٣ دولة وتقوم بتنفيذ اهدافها بنطاق ١٢٠ دولة ، وتشير تلك الدراسات الى ان هذه المنظمات قد نفذت ٧٩٤ عملية عنف وارهاب في عام ٢٠٠٣ ، وقع منها ٤٣% في دول اوربا الغربية و ٢٢% في امريكا اللاتينية و ١٥% في دول الشرق الاوسط و ٦% في الولايات المتحدة الامريكية.

ثانيا/ العنف الاسري Family violence:

من اهم انواع العنف المنتشر في المجتمعات المتعددة والتي تهدد استقرار الحياة وطرق التعامل بين افراد المجتمع على مختلف طبقاتهم، وهو اكثر انواع العنف شيوعا، ويعتبر من المشكلات الاجتماعية المقلقة (المضطربة) في المجتمعات الشرقية والغربية على حداً سواء، كونه يشكل الخروج عن السلوك المالوف والضوابط الاجتماعية، ويعد من اسباب التفكك الاجتماعي والاسري، ومن الملاحظ ان هذا النمط من السلوك منتشرا بين الاسر المتحضرة التي تعيش في

المدن الحضرية والمجتمعات الصناعية اكثر من غيرها حسب ما تشير اليه اكثر الدراسات والبحوث المهتمة في هذا الشان.

وبدا مصطلح العنف الاسري في الظهور بصورة متداولة خلال الثمانينيات والتسعينيات مصاحبا لنشاط الحركة النسائية وحركات تحرير المراة المعاصرة.

فيعرف هو (استخدام غير مشروع للقوة المادية او المعنوية لالحاق الاذى باخر، وبطبيعة الحال فقد يكون عنفا من الوالدين اتجاه الاولاد او العكس او الزوجة اتجاه زوجها او العكس)[٥] ، وقد عرفته منظمة الصحة العالمية بانه (السلوك الذي يصدر في اطار علاقة حميمة ويسبب اضرارا والاما جسيمة او جنسية او نفسية لاطرف تلك العلاقة)[٦].

ثالثا/ الاسرة:

الاسرة هي النواة الاولى في تكوين المجتمع، بل هي الاساس في بلورة ظهور الحياة الاجتماعية والانسانية بين افراد المجتمع البشري، ولذلك فان اي مجتمع تتمثل صورته وتبرز حقيقته من واقع الكيان الاسري ومدى ما تتمتع به الاسرة من قوة وتماسك، وما تقوم عليهم علاقاتهم من استقرار وتكيف وما يتوفر من افرادها من زوج وزوجة وابناء من وعي وادراك لمسؤلياتهم ووظائفهم سواء اتجاه انفسهم بعضهم البعض او اتجاه مجتمعهم الخارجي، وهي تمثل مؤسسة عامة من المؤسسات الموجودة في اي مجتمع على امتداد رقعة العمران البشري المعروف بابعاده الومانية والمكانية على السواء، فالاسرة هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي عرفته جميع المجتمعات لتنظيم العلاقات الجنسية بين الرجل والمراة، وتحقيق شرعية انجاب الاطفال والروابط القرابية، ونتيجة لهذا اعتبرت من اهم الموضوعات والمجالات التي يتناولها علماء الاجتماع بالدراسة والتحليل والمناقشة على المستويين النظري والميداني، من حيث ان المجتمع يتكون من مجموعة اسر وافراد وافراد هذه الاسر يقومون بادوار اجتماعية تجعل هذا المجتمع حيا وممتدا من خلال عملية التفاعل الاجتماعي التي هي محور دراساته، فهي تعرف (هي المؤسسة الاجتماعية التي ينشا من اقتران رجل وامراة بعقد يرمي الى انشاء اللبنة التي تساهم في بناء المجتمع، واهم اركانها"الزوج – الزوجة – الاولاد")[٧].

وتعرف ايضا (هي منظومة اجتماعية صغيرة تتالف من الزوج والزوجة والافراد وتتكون بينهم روابط قانونية واجتماعية واخلاقية وروحية، وتعتبر النواة المجتمع والركن الاساسي في كيانه)[٨].

رابعاً/ العنف ضد المرأة :

يعد العنف ضد المرأة (الزوجة) اكثر اشكال العنف الاسري انتشاراً ، بل يقع في صدر القائمة حيث يتوسط العنف ضد الاطفال والازواج وفي مؤخرتها العنف ضد لوالدين ، ويلجأ الرجل للعنف لأجبار واكراه المرأة ، كما يستخدمه وسيلة للعقاب اثناء حدوث خلافات بينهما ، ولهذا يمثل العنف ضد المرأة سلوكاً قاهراً عنيفاً مؤذياً يترك اثاراً جارحة على جسد الزوجة ضحية الزوج او على شخصيتها ، اي ايذائها معنوياً ، بل يعد العنف ضد المرأة ايضاً من ابرز قضايا حقوق الانسان . ويعرف لعنف ضد المرأة حسب المادة الاولى من الاعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر عام ١٩٦٣ انه (اي فعل عنيف قائم على اساس لجنس ينجم عنه او يحتمل ان ينجم عنه اذى او معاناة بدنيين او جسيين او نفسيين للمرأة ، بما في ذلك التهديد بأقتراف مثل هذا الفعل او الاكراه او الحرمان التعسفي من الحرية سواء وقع ذلك في الحياة العامة ام الخاصة) .

ويعرف ايضاً ذلك السلوك او الفعل الموجه الى المرأة سواء كانت زوجة او اماً او اختاً او ابنةً ، ويتسم بدرجات متفاوتة من التحيز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل في المجتمع والاسرى على السواء نتيجة لسيطرة النظام الابوي بآلياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

المبحث الثاني : لمحة تاريخية للعنف الاسري

العنف الاسري ظاهرة قديمة ، ولعله بدأت مع بداية او شكل من اشكال استغلال الانسان للانسان ، ففي المجتمعات العبودية حيث كان العبد ملكاً لسيده ، اي له صلاحية بيعه ، يشتريه ، يضربه ، يزوجه ، يمنعه من الزواج .... الخ ، كما انه كانت الزوجة تعد ملكاً للرجل ايضاً ، حيث يحق له التصرف بها كما يشاء ، وعلى الرغم من الفروق الشاسعة من النساء من طبقة السادة والنساء من طبقة العبيد ، فأن المرأة ضمن طبقتها كات تعد ادنى من الرجل ، فالعبد الذي كان يتلقى العنف من سيده كان يمارس العنف ضد زوجته وابنائه وبناته ، والمرأة السيدة التي كانت تمارس العنف ضد عبيدها (من الرجال والنساء) كان العنف يمارس عليها من قبل زوجها او والدها او حتى شقيقها ، ولقد استمرت العبودية عهوداً طويلة في مختلف المجتمعات ، حتى انها لم تلغِ في الولايات المتحدة الامريكية الا في عام ١٨٨٨ م . وفي العصور الوسطى في القارة الاوربية مورست على المرأة والاطفال اشكال عديدة من العنف ، وسنت القوانين والتشريعات التي تجيز ذلك العنف وتكرسه ، وفي ظل تلك القوانين كان للرجل الحق في تأديب زوجته واطفاله وخدمه كي يضبط سلوكهم مقابل مسؤوليته عن تصرفاتهم امام القانون ، واستمر ذلك حتى في دول من انكلترا والولايات المتحدة الى مراحل متأخرة ، ففي هذين البلدين سمح القانون للزوج بضرب زوجته كي

يضمن طاعتها دون الخوف من تدخل الدولة ، وان كانت قد وضعت بعض الضوابط مثل القانون البريطاني العام الذي سمح لرجل بضرب زوجته بعصاً لا يتجاوز سمكها ابهام يده ، وقد شرعت القوانين التي تحمي المرأة المتزوجة في الولايات المتحدة الامريكية من التعذيب والاعتداء والقتل عام ١٨٨٧م ، لكن المرأة ما تزال تنظر تطبيق هذه القوانين في كثير من الاماكن حتى في الولايات المتحدة نفسها[٩].

ولم يكن الوضع في العائلة العربية احسن حالاً ، فالمجتمع العربي قبل الاسلام كان مجتمعاً قبلياً عشائرياً ، لا يختلف في صفاته العامة عن اي مجتمع بشري ما قبل الدولة ، ساد فيه شكل العائلة البطريركية الابوية ، اي يسوده تعدد الزوجات عند الاغنياء والاعيان ، ويتم شراء الزوجات وشراء العبيد لخدمة المالك (رب العائلة) وكان عمل العبيد رعاية القطعان بينما كانت النساء تقوم بمعالجة منتجات الابل والاغنام واعداد الطعام ، اما العمل الذي يلقي الاحترام فكان القتال ، ولذا كانت المرأة والطفل غير القادرين على القتال ، اقل ابناء القبيلة تثميناً ، حيث كان العرب يقولون (لا تورث من لا يركب فرساً ، ولا يحمل عملاً ، ولا ينكأ عدواً) وتحولت المرأة اما الى عبدة تسبى او سلعة تباع وتشترى بالمهر الذي يقبضه ووليها تثميناً لها[١٠].

ومما يؤكد ان المرأة عوملت كبضاعة تباع وتشترى بعض اشكال الزواج التي كانت شائعة في المجتمع العربي قبل الاسلام كنكاح الاستبضاع وهو انت يرسل الرجل زوجته الى شخص آخر كي يجامعها فتحمل منه ، او نكاح البدل بأن يتبادل رجلان زوجتيهما وغير ذلك من اشكال الزواج[١١].

اما في العصر الراهن فقد تعددت اشكال العنف الاسري ، واصبح ضريبة الحضارة و التنمية الحديثة والتطور المعلوماتي التكنلوجي الحديث ، ويعللون علماء الاجتماع ان من ضرائب التنمية والتحضر والتطور ظهور مشاكل اجتماعية لم تكن موجودة في المجتمعات التقليدية ، وبدليل انه في مرحلة ما قبل ذلك كانت قضايا العنف الاسري اقل بسبب نمط الاسرة الممتدة التي يوجد فيها الاب والام والابناء وابناء الابناء وزوجات الابناء ، وبالتالي تكون السلطة الاسرية موزعة على الافراد بطريقة شبيه متساوية ، الامر الذي يشكل حماية للافراد من تسلط شخص واحد ، واذا حصل اعتداء على شخص من افراد الاسرة على آخر ، سوف يجد المعتدى عليه مصادر عديدة للدعم والمساندة الاجتماعية .

ويعتقد ان تعاون افراد الاسرة البالغين في تحمل الاعالة يخفق من عوامل الضغط النفسي والاحباط ، وهي من العوامل الاولية لمشكلة العنف الاسري.

المبحث الثالث/ المتغيرات السوسيولوجية للعنف الاسري

اولاً: العنف ضد المرأة:-

ان للمراة دور متميز واساسي ومكانة سامية وحاسمة في تطور المجمعات الانسانية، وقد اصبح الاهتمم بقضية المرة من القضايا الاساية والحاسمة على المستوى العالمي، بل اصبحت قضية المراة وخاصة العنف ضدها قضية ذات اولوية ليس للمراة ومنظماتها فقط وانما ايضا لقادة الدول والمجتمعات والمؤسسات المدنية والمختصين والمربين حيث الشعور السائد بين طبقات المجتمع كافة بان المراة ما زالت اسيرة الافكار التي تصادر دورها وتسلط الرؤيا الذكورية والانظمة القمعية التي زادت الامور تعقيدا، وقد عبرت عن هذه الحقائق اكثرية العلوم والابحاث والمقالات ووسائل الاعلام.

حيث يشير العنف الاسري (المرأة) هو ما تتعرض له المرأة عموماً من ضرب واهانة من قبل الرجل (الاب ، الزوج ، الاخ) ومنه العنف الزوجي ، اي ضرب الرجل لأمرأته[١٢] ، وبطبيعة الحال ان معاناة الزوجة في المجتمعات المتخلفة بشكل خاص يُظهر الفارق الكبير الذي لا يزال سائداً في العالم بين الجنسين المرأة والرجل ، وهذا ما ادى كثير من الباحثين والمختصين في العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة الى دراسة التمييز* بين الرجل والمرأة ، بأعتبار انها تشكل مادة اساسية في هذه الدراسات والبحوث والمعالجات التي تقوم بها المنظمات الانسانية الناشطة في مجال حقوق الانسان[١٣] وبكلام آخر ان العنف ضد المرأة يعني نتيجة لاختلال التوازن بين الجنسين ، وتحدث هذه الظاهرة على المستوى الشخصي في المنزل والمجتمع والدولة ، وفي كل هذا المستويات يلجأ الرجل للعنف لأجبار واكراه المرأة، ويستخدمه كوسيلة للعقاب اثناء حدوث خلافات بينهما ، ولهذا تعد قضية العنف ضد المرأة كما اسلفنا من ابرز قضايا حقوق الانسان ، وذلك لقيام الرجل بأستخدام العنف لمنع المرأة من اكساب حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية[١٤].

فالتميز الاجتماعي المزمن بين الرجل والمرأة في مجتمعاتنا العربية ومنها المجتمع العراقي يواجهنا مباشرة في رواسب التقليد التي لا زالت مستمرة خاصة في الجماعات الريفية والقبلية ، حيث شتيمة المرأة بدءاً من تشبيها بالحيوان (اجلكم الله بقرتي) او من خلال تشبيه الرجل بالمرأة في بعض الاخفاقات التي لم تعطي نتائج ايجابية وعالية يكلف بها الرجل لمهمة ما والموروث الشعبي مصداقاً كثيراً في العديد من امثاله (انت امرأة ولست رجلاً) (انت مثل النسوان) وكأن هذه الاخيرة شيء ملعون بذاته لا يساوي الذكر في القيمة الانسانية . وفي النشرة الصادرة عن طريق صندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA عام ٢٠٠٠) عرض الحالات المأساوية التي لا

تزال تعانيها المرأة للاعتداءات البدنية والجنسية والنفسية، واخذت مظاهر العنف ضد المراة صور متعددة منها: العنف الجنسي، العنف البدني (الجسمي) و العنف النفسي.

ثانياً: مظاهر العنف ضد المراة:-

١. العنف الجنسي :

هذا النوع من العنف يحاط عادةً بالتكتم الشديد حفاظاً على سمعة الاسرة ومستقبل افرادها ، ولذا فأنه لا يصل الى القضاء او الشرطة الا نادراً ، ويمثل التحرش بالنساء ظاهرة شائعة في معظم انحاء العالم ، وفي تقرير الامين العام للامم المتحدة عن دور المرأة في التنمية ، اشار الى ذلك بأن العنف ضد المرأة ما زال يشكل الهاجس الرئيس للانسان وعقبة امام التنمية المستدامة ، ويعد الاتجار بالنساء والفتيات لاغراض الاستغلال الجنسي اكثر انتشاراً وهو احد اسرع مجالات الجريمة المنظمة نمواً ، اذ ان النساء الفتيات الذي يُتاجر بهن يتعرضن للعنف وينتهك مالهن من حقوق الانسان انتهاكاً جسيماً ، وتشهد ذلك في حالات الصراع المسلح والحروب وما يعقبها من تطرف وارهاب حيث تتعرض النساء والفتيات بشتى ظروف العنف ولاسيما العنف والجنسي والاستغلال الجنسي ،وليس بعيداً عن المشهد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ بصورة عامة وسقوط الموصل بيد داعش عام ٢٠١٤ ، فقد ظهرت صور وانماط مختلفة للعنف ضد المرأة من اتجار بالنساء والاسغلال الجنسي وكانت اكثر وقعاً على الطائفة الايزيدية في سنجار بعد سقوطها مستغلة هذه الجماعات الظروف الاستثنائية للمجتمع العراقي لحالة واقعية مفروضة من قبيل الحرب واضطرابات اجتماعية وصراعات سياسية خطيرة ، مما يضع الدولة في حالة اضطراب للتصرف ، مما يضعف السلطة والقانون فيها وقد تبلور نوع آخر من العنف شائع في معظم انحاء العالم وهو (العنف في مكان العمل) اخذت تدخل في اطار العنف ضد المرأة حيث حالات التحرش التي يمارسونها الموظفون بالفتيات والنساء[١٥]، وفي دراسة علمية ميدانية عراقية جاء من نتائجها ان المرأة ما زالت تتحمل الكثير من اشكال العنف والاعتداءات مثل الاغتصاب خصوصاً ،وان التقارير الامنية والسجلات المتوافرة في المحاكم العامة تشير الى تزايد حالات العنف ضد المرأة والاعتداء واغتصاب الفتيات الغامرات .

وقد يحصل ان يمارس الرجل العنف الجنسي مع امرأته داخل المنزل من حيث ان الزوج يعتبر ذلك من واجبات الزوجة اتجاهه ، بل قد يغتصب الرجل فتاة او ينتهك عرضها فيطلق سراحه فوراً اذا ما عرض عليها الزواج[١٦] ، بكلام آخر ان الانثى تمتثل للعنف البنيوي من خلال البنى القانونية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، فتضاعف جريمة الزنى عليها في قانون العقوبات مثلاً ويُفرض عليها الدور الايجابي القسري احياناً ، فالعنف ضد المرأة شمل الاغتصاب ويتمثل بتشويه الاعضاء

التناسلية والاعتداآت الجنسية والاكراه على الحمل او العقم اوالاجهاض والارغام على استخدام او عدم استخدام منع الحمل ، وجرائم القتل بذريعة حماية الشرف في تزايد مستمر في العراق حسب ما اشارت اليه منظمة العفو الدولية للسنوات (٢٠٠٧-٢٠١٠) واستغلال النساء في تجارة الجنس ، وعلى مستوى العالم تعرضت امرأة واحدة من ثلاث على الاقل من بين كل ثلاث نساء للضرب او الاكراه على ممارسة الجنس او الاعتداء عليها بصورة او بأخرى[١٧]، وتتمثل في اكراه المتعدى عليه سواء كان ذكراً او انثى على ممارسة الجنس تحت التهديد باذائه ، اذا لم يذعنَ لرغبات المعتدي ، وهذا الاغتصاب ممكن ان يكون في حالة الزواج او اثناء العمل التي تتعرض له الكثير من الموظفات داخل عملهن ويتبين من التقارير الصادرة من الامم المتحدة بخصوص هذا الشأن ان العنف ضد المرأة ليس على مستوى واحد في جميع البلدان .

٢. العنف البدني (الجسمي) :

وهو اكثر اعمال العنف خطورةً وبخاصة اذا صحبه جروح او كسور تصيب المعتدى عليه ، وقد يأخذ الايذاء البدني شكل الاعتداء بالضرب دون احداث اضرار جسيمة بجسم المعتدى عليه كالصفع على الوجه ، الركل بالقدم ، العض ، والدفع ، الخنق (المسك بعنف) ، الدهس والحرمان من الطعام لفترة قصيرة ، الى غير ذلك من اشكال العنف المعروفة والتي يمكن ان ينجم عنها آثار صحية ضارة والتي يمكن ملاحقة بعضها واثباتها قانونياً وتبين من تقارير الامم المتحدة وتلك الخاصة بكل بلد ان العنف الموجه ضد المرأة ليس على مستوى واحد في جميع البلدان وان هناك اختلافاً في اشكال العنف الجسدي ضد المرأة حسب اختلاف المجتمع والبيئة والعادات والتقاليد وحتى في اختلاف القوانين، واهتمت بعض الدراسات بفحص تقارير الشرطة عن حوادث العنف داخل الاسرة واتضح منها ان حوالي ٥١% من حالات العنف الاسري خاصة الاساءة البدنية تقع على الزوجات، كما اهتم بعض الباحثين بدرسات الاساءة البدنية التي تقع على المراة بصفة عامة سواء داخل الاسرة او خارجها في المجتمعات المحلية، واشاروا الى ان المراة اكثر فئات المجتمع تعرضا للاساءة وبصفة خاصة في الاسرة[١٨].

٣. العنف النفسي :

هو الذي يسبب ايذاءاً معنوياً للمرأة ويشمل هذا العنف الاهمل من قبل الزوج او الحرمان من ممارسة الحرية المعقولة وممارسة الضغوط المختلفة عليها للحصول على مغانم او موافقة لأمرٍ ما لصالح الزوج ، وقد يكون هذا الشكل بأقامة علاقات من اخريات مما يؤدي الى حرمان الزوجة من الاشباع العاطفي ، وكل ما يتعلق بأزعاجها وايذائها نفسياً .

٤. العنف اللفظي :

وهو كل ما يصدر من اساءة لشخصية المرأة وكرامتها كأنسانة ونظراتها لذاتها ويشمل السب والشتم والسخرية والتهديد والوعيد ، وهو يؤثر تأثيراً سلبياً على الصحة لنفسية لأفراد الاسرة بكاملها .

المبحث الرابع: مجالات وعوامل العنف ضد المراة في المجتمع العراقي

لا يختلف الوضع في المجتمع العراقي عنه في المجتمع العربي بصورة عامة عن ظاهرة العنف ضد المراة باشكالها المتعددة، وان كان اغلبها يتم دون الاعلان الرسمي عنها، لان المجتمع يعتبر العنف الموجه ضد المراة جزءا منها ومن تربيتها، واذا ارادت الزوجة المعتدى عليها بالضرب مثلا ان تشتكي، ينظر اليها رجال الامن باستهجان وينصحونها بان تستر على روحها، كما ان هذا المنوال يسير عليه اغلب الناس والعوائل حفاظا على سمعتهم امام الاخرين، ونجد معاناة المراة في المجتمع العراقي تتمثل بمحورين، الاول محور عنف الزوج ضدها والاخر العنف المجتمعي والتمييز ضدها في مختلف المجالات كالتعليم والصحة والعمل والتشريعات والاستغلال الاقتصادي لها، الناتج عن النظرة المتدنية للمراة والاستهانة بها والتحقير من شانها بسبب بنية المجتمع العراقي (الابوي*)، اي تحكم رب العائلة فيها بجميع افرادها، اضافة الى ما يعاني منه المجتمع من تخلف اجتماعي واقتصادي ينتج باستمرار مشكلات عديدة في الحياة اليومية للاسرة العراقية، كما انه تعرضه الى ازمات سياسية وصراع داخلي وتاثيرات ومصالح دولية واقليمية جعلت الوضع السياسي مضطربا غير مستقر مما اثر اجتماعيا واقتصاديا وبالتالي زاد من احتمالات انتشر العنف الاسري خصوصا العنف ضد المراة.

ولبيان ذلك تم تقسيم هذا المبحث الى:

١. مجالات العنف ضد المراة.
٢. عوامل العنف ضد المراة.

*النظام الابوي: هو نظام اجتماعي يمجد اذكورية ويعمل على تفوقها وتثبيت هيمنها على الانوثية. بمعنى اخر هي نظام هني يتمثل في نزعته السلطوية التي ترفظ النقد ولا تقبل بالحوار الا اسلوبا لفرض رايها بالعنف ان لزم الامر. ينظر الى: هشام شرابي: النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩١، ص١٧.

اولاً/ مجالات العنف ضد المراة:

على الرغم من التغيرات والتحولات التي املتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي مر بها المجتمع العراقي، والتي من بينها الدعوة الى المساواة بين الجنسين في شتى المجالات وذلك منذ اواخر القرن الماضي مرورا بالتحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣، الا اننا لم نستطيع ان نغير الكثير في البينة الاساسية للمجتمع العراقي ونظرته الى المراة مقارنة مع البلدان المتقدمة والمتحضرة، وذلك في حد ذاته يؤكد على استمرار هيمنة النظام الابوي، الي من مصلحته استمرار هيمنة الرجل وخضوع المراة والتمييز ضدها على كافة المستويات والمجالات ويمكن حصرها بالاتي.

١. التمييز ضد المراة في مجال التعليم: تعتبر مشكلة الامية للمراة هي التحدي الاول الذي يواجه المراة في القرن الحالي، وهذا يعني ان المشكلة تحتاج الى اعطائها الاولوية خاصة في التصدي مشكلات المراة، وان الاسهام في علاجها يساعد على حل المشكلات الاخرى للمراة، التي ترتبط بها او تتفرع عنها كالتدني في مكانتها الاجتماعية وانخفاض مستواها الاقتصادي وقلة اسهامها في القوة العاملة وادراكها لمشكلاتها البدنية والصحية، وتتضح العلاقة بينهما من حيث ان التعليم يحضى باهمية كبيرة كمتغير مرتبط بسلوك العنف ضد المراة فعلى مستوى الطبقة المنخفظة يكون الجهل ومستوى التعليم المنخفض والامية سببا وراء بعض المعتقدات الخاطئةعند المراة مثل ان الانثى من طبقة متدنية عن الرجل وانما يجب ان تلبي كل طلبات الزوج دون مناقشة[١٩].

٢. التمييز ضد المراة في مجال العمل: على الرغم من التشريعات والقوانين بالنسبة لحق العمل في الدولة العراقية الا ان الثقافة السادة حول عمل المراة لا يزال مهيمن على اغلبية افراد المجتمع العراقي من جهة، ومن جهة خرى ان الفكرة السائدة هو انخاض انتاجية المراة العاملة وقصرها في تحمل مهام وظيتها نتيجة لانشغالها بمشاكل اسرتها وزوجها واطفالها اثرت بشكل واخر على ذلك. فغالبية النساء العاملات في العراق لا يمارسن العمل من اجل تحقيق ذات مستقلة او من اجل تحررهن الاقتصادي الذي من شنه ان يساعد في اعادة تشكيل علاقات القوة بينهن وبين الرجال، بل هن في مغظم الاحيان يعملن من اجل مساعدة الزوج وتحسين مستوى المعيشة، وقد لا يكون الزوج موافق على العمل الا انه ظروف معين تضطره الى ذلك، اضافة الى عدم رضى كثير من

الازواج بعمل زوجاتهم، اعتقاد البعض بان عمل المراة ضار وتاثيره سيئاً على الاطفال وخشية من منافسة زوجاتهم له، كما انه عدم وجود مساواة بين عمل المراة والرجل، حيث نجد فجوة كيرة بين متوسط دخل المراة ومتوسط دخل الرجل من حيث تقسيم صارم للاعمال على اساس الجنس.

٣. التمييز ضد المراة في مجال الصحة: هنالك ضعف في الاهتمام وخاصة عند اطفال الاناث في اكثر الاسر الفقيرة من حيث عطائهم اولوية الرعاية الصحية للابن الذكر اكثر من الانثى وبالتالي نجد وفيات الاناث عن الذكور بهذه المرحلة العمرية اكثر من الذكر، كما نجد هنالك بعض الانتهاكات للمراة عند تنتمي الى اسر فقيرة من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي بينما تقل درجة هذه الانتهاكات في حالى انتماء المراة الى اسر متوسطة او موسرة.

٤. التمييز ضد المراة في مجال التشريعات: ان تحليل بنية التشريعات القوانين الخاصة بالمراة ومضامينها والاحوال الشخصية تبرز حقيقة هامة وواضحة من خلال هذ القوانين والياتها بخصوص ظاهرة العنف ضد المراة في الاسرة والمجتمع بعدا اخر عند الحديث عن هذه القوانين والتشريعات. فعلى سبيل المثال اذا نظرنا الى قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل وقانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل المعمول بهما حاليا كفيلة بتوضيح وابراز مظاهر التمييز ضد المراة، وكفيلة ايضا بالكشف عن الالية التي يتم بها اخضاع المراة وقهرها باستخدام قوة القوانين في مسائل كالزواج والطلاق والارث والولاية والخيانة الزوجية الى غير ذلك من مسائل ومظاهر التمييز بين الرجل والمراة في القانون، وهي كثيرة ومتعددة نذكر منها يعطي القانون الحق المطلق للرجل في طلاق زوجته متى ما شاء ويحرم الراة من ممارسة هذا الحق الا في حالات نادرة، وهي الحالة التي تكون العصمة بيدها، كذلك تمنع الزوجة من اسفر الى الخارج مهما كان وضعها ومكانتها الا بموافقة الزوج كما انه يميز القانون بين الرجل والمراة في الاحكام الخاصة بالخيانة الزوجية وغيرها.

ثانياً/ عوامل (اسباب) العنف ضد المراة:

مع استمرار عناصر الثقافة الابوية السائدة وتدني المستوى التعليمي يزيد من نزعات ممارسة العنف لدى الرجال ضد لنساء، يضاف الى ذلك نقص الوعي في الحقوق والواجبت واستمرار القمع او التهميش السياسي وغير ذلك من الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية التي شجعت على ممارسة العنف وضعف القدرة على مقاومته.

وتوجه عام يمكن تصنيف عوامل العنف ضد المراة الى:

١. عوامل اجتماعية: يعتبر العنف ضد المراة ظاهرة معقدة ومتاصلة في المجتمع القائم على المعتقدات والتقاليد والعادات الاجتماعية التي تشجع وتعضد السلطة الذكورية، وكان للتطورات السريعة التي حدثت في المجتمع العراقي لها الاثر الوضح في زرع انماط سلوكية جديدة لها جوانب سلبية، من حيث ان المجتمع العراقي يحوي بناءا تقليديا قائما على تفوق الذكر وتدني الانثى، فانهيار التكفاؤ الاجتماعي بين الجنسين وما يستتبعه من عدم تكافؤ حقوق يعني خللا اجتماعيا ما سيستتبع ذلك بالضرورة افراز علاقات عنف بين الرجل والمراة، ولقد افرز البناء الاجتماعي القائم على السلطة الابوية ما يسمى بثنائية (القوة والضعف) ولتي تسهم في دراسة العنف الاسري والتي تعد من العوامل الاجتماعية المشكلة للعنف ضد المراة، فالاسرة بناءاً هرمي يعتمد بصورة تقليدية على النوع والجنس والعمر وكيفية توزيعه الموارد المالية، وعادة فان من يمتلك النصيب الاكبر من الموارد هو الذكر البالغ، وتفرض العادات والتقاليد السائدة في المجتمع على اعضاءه نماذج سلوكية معينة تجعل للقوة البدنية اهمية كبيرة، فالاولاد يتعلمون انهم يجب ان يكونوا اقوياء لان القوة هي احد مقاييس الرجولة، بينما تعلم البنات ان يكن رقيقات وجميلات وضعيفات، بكلام اخر تلعب التنشئة الاجتماعية دورا هاما في تشكيل شخصية انوثية مغايرة تماما لشخصية الرجل، كما تلعب الخلافات الزوجية والصراع بين الزوجين كالزواج باخرى او الرغبة في الانفصال والانتقام بالمساهمة في العنف ضد المراة، كما ان الزواج دون موافقة الاهل مما يفقد الفتاة الحماية المتوقعة من اهلها في حال تعرضها للعنف [٢٠].

٢. عوامل ثقافية: من اكثر العوامل التي تلعب دورا في تفسير العنف ضد المراة هي العوامل الثقافية، فالثقافة السائدة لا تعترف الا بدور الفتاة كزوجة او ربة بيت، ويسمح لها بالتعليم والعمل فهذا من اجل تحسين فرصها بالزواج وعلى ان لا يتعرض هذا الوضع على دورا الاساسي ففي خدمة الزوج ورعاية الابناء، اما اذا تاخر سن الزواج به او انها تزوجت ولم تنجب او تزوجت وانجبت اناثا او طلقت واو ترملت فان ذلك كله يجعلها موضع رثاء من اعضاء المجتمع بغض النظر ما تكون قد حققته من مكانة مهنية او عما حصلت عليه من درجات علمية، اي ان مكانة المراة في المجتمع تتحقق من خلال الرجل في ظل نظام الاسرة والزواج، وتهدر البنية الثقافية حقوق المراة عامة وتحقر من شانها، ومن مظاهر الاحتقار للمراة ان يصبح من ابشع التهم الموجهة الى الرجل بانه امراة وقد تبقى في جبينه وصمة عار في حادثة ما. وتعكس الامثال الشعبية مركز ووضع المتعلق بجسد المراة والتي تتفق ونظرة المجتمع الى المراة كمتاع او متعة خاصة لا كيان لوجودها المعنوي والانساني فيعد الموروث الشعبي هو احد الروافد العامة في تحديد بنية الثقافة السائدة والذي يحمل الكثير من المضاين التي تكرس قيما ومعايير تدعوا

الى قهر المراة وتحجيم شانها في الاسرة، والامثلة الشعبية كثيرة على ذلك، كما ان الاعتقاد بالخرافات والسحر وما شابه مما يزيد الشك والارتياب ويرفع من احتمالات العنف.

٣. عوامل اقتصادية: تعد العوامل الاقتصادية اهم عوامل العنف الاسري بصورة عامة والعنف ضد المراة بصورة خاصة، حيث يشير اكثر الباحثين في مجال العنف ضد المراة ان ما تعانيه المراة من اساءة الى عوامل عديدة منها الفقر والبطالة وقلة الدخل والاحباطات والازمات الاقتصادية، ويذكرون ان العنف ضد المراة بما فيه الاغتصاب ياتي نتيجة الفقر والحرمان[٢١]، وترتفع معدلات العنف في المجتمعات التي لا يكون فيها تقاسم صحيح لثرواتها ويوجد بها تفاوت بين الدخول بقدر كبير وعدم تكافؤ الفرص والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتتمثل العوامل الاقتصادية بتدني معدلات النمو الاقتصادي مع ارتفاع معدلات النمو السكاني حيث تتدنى حصة الفرد من الناتج المحلي خاصة مع التفاوت الكبير في توزيع الثروة مما يؤدي الى بطالة الرجل خاصة اذا كان المعيل الوحيد للاسرة، كما ان النساء اللواتي لا يعملن اكثر تعرضا للعنف.

ويمكن ان تسبب البطالة شعور الزوج بانه ليس رجلا، وذلك بسبب عدم قدرته على اشباع حاجات اسرته وبالتالي قيامه بضرب زوجته ليظهر امام اسرته بان القوة ما زالت لديه، فعلاقة الفقر بالعنف ضد المراة علاقة تفاعلية فهي تسير في مركب دائري من السببية، فالفقر يمكن ان يكون عاملا اساسيا في العنف ضد المراة والعكس صحيح ونجد ذلك مثلا العنف الذي يمار ضد المراة وعلاقته بالفقر من خلال الاتجار بالسيدات (الدعارة) في اوربا الشرقية واوضاع الاناث في العمل في باكستان ومصانع السجاد في نيبال[٢٢]. وهكذا فان العنف ضد المراة عامل رئيسي في فقر المراة والفقر بصفة عامة، ولايضاح هذه الفكرة نستطيع ان نوضحها من ثلاثة مستويات: الفرد، المنزل والمجتمع. فبالنسبة للمراة فان العنف ضدها والاعتماد الاقتصادي يتفاعل في دائرة شريرة، فالعنف يساعد على تعميق اعتماد المراة الاقتصادي على الرجل، وهذا ما يجعلها عاجزة عن مقاومة هذا العنف، وعلى مستوى المنزل فان العنف ضد المراة يقيد من اختياراتها ويحد من انتاجها وكل ذلك يضعف من صحة المراة وصحة اطفالها، اما الفقر على مستوى المنزل تكون له عواقب اكثر لو نظرنا الى ما وراء الاراد والمنزل وانتقلنا على المجتمع بنحو اكبر، حيث نجد ان العنف ضد المراة يعوق من فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية.

٤. عوامل سياسية: تمثلت العوامل السياسية بانخفاض تمثيل المراة في مراكز اتخاذ القرار كالسطة السياسية والقضائية والاعلام مما يبعدها عن التاثير في القرارات الخاصة بها ومنها تلك المتعلقة بمعالجة العنف الاسري والعنف ضد الزوجة، كما ان ضعف التنظيمات السياسية للنساء اثر في ان تمارس الضغط على الجهات لكومية والقضائية لاتخاذ القرارات المناسبة لحسين اوضاع امراة

ورفع الظلم عنها،اضافة الى ذلك عدم وجود اهتمام كافي وموازي من قبل السلطات السياسية لقضايا العنف الاسري، ومن ثم نقص الوعي بحقوق الانسان ومنها حقوق المراة، وهذا النقص في الوعي يشمل الرجال والنساء على السواء، لكن النساء عادة اقل وعيا بها بحكم تدني المستوى التعليمي للمراة وملازمة معظم النساء البيت دون الخروج للعمل او لمشاركة في الحياة السياسية والعامة.

٥. عوامل قانونية: يلعب عدد من العوامل المتعلقة بالقوانين ادوارا متفاوتة في انتشار العنف الاسري، فنذكر منها ما يتعلق بالقوانين التي تميز بين الرجل والمراة كحقوق الحضانة والاعالة والضمانات الصحية والاجتماعية وغيرها، وعدم معرفة القوانين من قبل النساء بصورة واسعة من هن مما يجعل المراة تعتبر ممارسة الرجل للعنف ضدها امرا طبيعيا او على الاقل لا تستطيع حياله شيئا وتتمثل ايضا بعدم كفاية القوانين التي تحكم الاعتداءات على المراة، فمعظم القوانين تتساهل في معاقبة المعتدي على المراة بل تبرره احيانا كالقول انه يقصد التربية، اضافة الى ذلك عدم وضوع بعض المفاهيم قانونيا (الاساءة الجنسية او التحرش الجنسي مثلا) واخيرا العزوف عن التعامل مع الجهات الامنية فيما يتعلق بمشكلات العنف الاسري واعتبار مثل هذه المشكلات قضايا تخص الاسرة لا يجوز لجهات اخرى التدخل فيها.

المبحث الخامس: الاثار السلبية للعنف ضد المراة

اولاً/ الاثار الصحية:

ان العنف ضد المراة يؤثر على صحة المراة واطفالها بطريقة مباشرة وغير مباشرة، فالصحة عامل اساسي في الفقر المادي وبصورة اوسع في الفقر الانساني وفي دراسة سابقة ان العنف ضد المراة يسبب المرض والعجز بين النساء في الاعمار التي تتراوح ما بين(١٥ – ٤٤) وذلك بالمقارنة بالوفيات التي تحدث نتيجة امراض الملاريا والسرطان وحوادث المرور والحروب[٢٣]، بالاضافة الى ان العنف ضد المراة سبب مباشر لحدوث الاذى واعتلال الصحة والموت ويؤثر العنف ضد المراة على صحتها بطرق غير مباشرة، فعلى سبيل المثال الحمل غير المرغوب فيه وما يحمله ذلك من مخاطر صحية تنشأ نتيجة لعملية الاغتصاب. ومن التاثيرات الاخرى انتقال الامراض عن طرق الممارسات الجنسية مثل الالتهاب الكبدي الوبائي ومرض الايدز، وان ممارسة الايذاء على مدار السنين ضد المراة يؤثر سلبا على المراة ويسبب لها حدوث مشاكل صحية، وبالنسبة لبعض النساء فان عبئ الايذاء يو كبيرا لدرجة لا تجعلهم يستطيعون ممارسة حياتهم بصورة طبيعية، فالعنف الاسري ربما كان من الاساب التي تؤدي الى الاكتئاب والانتحار[٢٤]، كما ان العنف ضد المراة عامل

اساسي في وفيات الاطفال، لان المراة التي تتعرض للضرب ربما تفقد الجنين نتيجة للاجهاض او ولادة جنين ميت او ولادة طفل غير مكتمل النمو[٢٥].

ثانياً/ الاثار الاقتصادية:

ان النتائج الصحية السلبية للعنف ضد المراة في حالات كثيرة تقودنا الى نتائج اقتصادية سيئة بالنسبة للمراة، وهذا ما يُظهر لنا انخفاض انتاجية المراة، ومن الاثار الاقتصادية السببية بالنسبة للمراة ذلك العنف الاسري على سبيل المثال الذي ربما يجبر المراة على ترك المنزل والذهاب الى الاعمال رخيصة الاجر وذلك للعيش. ومن ناحية اخرى فان العنف الممارس ضد المراة يمكن ان يمنع المراة من العمل خارج المنزل، وهذا يمكن ان ياخذ شكل التحرش الجنسي بالمراة في الاسواق والشوارع او حتى في اماكن العمل، وهذا ما اشارت اليه منظمة العمل الدولية عام ١٩٩٩ ان كثيرا من السيدات اكتشفن انه لا يوجد امان للعمل في مجال البيع في الاسواق، او ممارسة اي نشاط اقتصادي خارج المنزل خوفا من ممارسة العنف ضدهم، فالعنف ضد المراة يعزز من استبعادها وعزلتها عن مجتمعها، وفي احوال اخرى فان العنف ضد المراة ربما يمنع المراة من التحكم في حاجاتها الشخصية، ففي جنوب اسيا فان المراة تمنع من الاحتفاظ بحققوقها المادية الموروثة مثل الارض او يتم اجبارها للتنازل عن الرجل خوفا من تعرضها للتهديد من جانب اعضاء الاسرة من الذكور على سبيل المثال الازواج او الاخوة[٢٦]، نستطيع ان نقول ان التفكير حول العنف ضد المراة في ضوء الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية يظهر لنا تاثيره على كل قطاعات المجتمع وليس على المراة فقط والتي تعد الضحية الاولى لهذه الظاهره، فالتكاليف العامة المباشرة تشمل نفقات مرتبطة مباشرة بالعنف مل العلاج الطبي والاستشارة النفسية وخدمات العدالة الجنائية وتوفير مسكن للمراة وطفالها، اما التكاليف غير المباشرة نتيجة للعنف ضد المراة منها على سبيل المثال انخفاض مشاركة المراة في سوق العمل وانخفاض الدخل وتغيبها عن عملها وبالتالي انخفاض في الانفاق والطلب على السلع الاقتصادية اضافة الى ان ما يؤثره ذلك العنف على التنمية البشرية، فالرجل الذي يؤذي المراة يضعف من راس المال البشري لدى الامم التي تعتمد عليه وبالتالي يعرض التنمية البشرية للخطر، ويمكن القول ايضا انه عندما يعجز الافراد عن اشابع احتياجاتهم فان الدولة تنهار اجتماعيا واقتصاديا.

ثالثاً/ الاثار الاجتماعية:

ان العنف الاسري يصبح دائما مرتبط بالعنف الاجتماعي فاستمرار العنف من جيل الى جيل يؤثر على استخدام العنف وممارسة القوة على الاخرين سواء داخل المنزل او خارجه، فبالنسبة للبنات الاتي يتعرضن للعنف الاسري في مرحلة الطفولة انهم سوف يكونون اكثر قابلية لتقبل العنف

من والديهم، وبالتالي من ازواجهم عندما يكبرون، وهكذا ان الاولاد الذين يمارسون العنف ضد امهاتهم بما يكون هذا بمثابة بداية لهم، وفي كلتا الحالتين فان الدائرة متصلة.

كما ان العف ضد المراة يقيد من سلطتها ومكانتها ويعيق التقدم الاجتماعي، بل نجد حرمان الفتاة من التعليم، لانه عندما ينتشر العنف سوف يمنع هؤلاء من الذهاب الى المدارس ويعوق من ادائهم الجيد في الدراسة بسبب خوف الوالدين على ابنائهم الاناث اثناء ذهابهم الى المدرسة وقد شهد المشهد العراقي ذلك في فترات التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ في بعض مناطق بغداد والمناطق الساخنة من الرمادي ونينوى وصلاح الدين خاصة اثناء فترة داعش عام ٢٠١٤.

وقد يعد العنف جرس انذار مؤشرا لفشل الاسرة في عملية التنشئة الاجتماعية الموكلة اليها وعلامة على وجود بعض اوجه الخلل التي يجب الانتباه اليها لاصلاحها في بنية الاسرة وبناء القوة فيها وطبيعة العلاقات داخلها، ومن ثم فان الوقوف على الاساب المؤدية لحدوثه من شانه ان يضع ايدينا على عوامل الاستقرار الشخصي والمجتمعي، فضلا عن مساعدة صانعي القرارات على تبني السياسات الكفيلة بالتعامل معه بصورة فعالة وهذا ما اشار اليه دوركايم في نظريته[٢٧].

المبحث السادس: نتائج الدراسة

اولاً/ الخصائص العامة:

١. التركيب العمري: بطبيعة الحال ان الانسان كلما تقدم في العمر تنضج شخصيته وقدرته على مواجهة المشكلات الاجتماعية ومنها المشكلات الاسرية، وهذا ما اكدته بينت البحث الذي اشارت الى انخفاض اعداد النساء المبحوثات اللاتي تعرضن للعنف الاسري مع تقدمهن بالعمر. ويشير الجدول رقم (١) ان اعمار المبحوثات تتروح بين (٢٥-٦٣) سنة ون متوسط العمر بلغ (٤٧،٠٥).

جدول رقم (١)

يبين العمر الحالي للمبحوثات

الفئة العمرية	العدد	%
٢٥ – ٣٥	١٤	١٤
٣٦ – ٤٦	٣٧	٣٧
٤٧ – ٥٧	٢٩	٢٩
٥٨ – ٦٨	٢٠	٢٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

٢. التحصيل الدراسي: فيما يتعلق بالتحصيل الدراسي للمبحوثات فقد تبين ان ٢٣% منهن خريجات الدراسة المتوسطة و٢٦% خريجات اعدادية، فيما كانت الغالبية تشكل ٥١% خريجات بكلوريوس، ويتبين من خلال هذا الجدول ادناه ان اعداد النساء المعنفات ينخفض مع ارتفاع المستوى الثقافي، وبالتالي تبدو بوضوح ضرورة توفير فرص التعليم للمواطنين عموما وهذا ما تسعى اليه الدول المتحضرة الى الارتقاء من الناحية العلمية والتعليمية لافراد المجتمع من خلال تامين ومتابعة التحاقهم بالمدارس.

جدول رقم (٢) يبن التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	العدد	%
متوسطة	٢٣	٢٣
اعدادية	٢٦	٢٦
بكلوريوس	٥١	٥١
المجموع	١٠٠	١٠٠

٣. طبيعة السكن: مما لا شك فيه ان قضية السكن لها اثر كبير في انتظام الاسرة وما تعانيه من مشكلات، خاصة عندما يسكن الزوجان مع اهليهما، وما قد يترتب على هذه الحالة من احتمال تدخل الاهل في امور ابنائهم العائلية. وقد اظهرت بيانات طبيعة السكن للمبحوثات ان الغالبية منهن (٥٥%) يسكن في بيوت مستقلة، مقابل (٤٢%) يسكن مع اهل الزوج مع وجود نسبة قليلة (٣%) يسكن مع اهل الزوجة*.

جدول رقم (٣) يبين طبيعة السكن

طبيعة السكن	العدد	%
مسكن مستقل	٥٥	٥٥
مع اهل الزوج	٤٢	٤٢
مع اهل الزوجة	٣	٣
المجموع	١٠٠	١٠٠

٤. مستوى الدخل: للعامل الاقتصادي دورا مهم ومؤثر في حياة الاسرة، لان الاسرة اذا لم تجد الموارد الاقتصاديةالكافية فانها تصبح عاجزة عن اداء وظائفها وغالبا ما تنخر فيها عوامل الفساد والتفكك، وتعاني الاسرة العراقية اليوم الكثير من وطأة العامل الاقتصادي، بسبب الفساد الاداري والمالي والصراعات السياسية الحالية والحروب والارهاب التي كانت الاسرة اولى

ضحاياه، وهذا ما اشارت اليه بيانات البحث الى ان (٥٣%) من المبحوثات بمستوى دخل لا يفي لسد احتياجاتها، بينما اشارت (٣٢%) منهن بان دخل الاسرة يكفي لسد احتياجاتها، في حين اشارت (١٥%) من المبحوثات بان دخل الاسرة يكفي وزيادة في تلبية احتياجات الاسرة والجدول الاتي يوضح ذلك.

جدول رقم (٤)

يبين مستوى الدخل

مستوى الدخل	العدد	%
يكفي	٣٢	٣٢
لا يكفي	٥٣	٥٣
يكفي وزيادة	١٥	١٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

*غالبا ما تحصل هكذا سكنى عندما تكون البنت الوحيدة لعائلتها او عندما يكون رب الاسرة لديه البنات فقط، ويطلق عليها في المجتمع العراقي للرجل الذي يسكن في بيت اهل زوجته اسم (الكعيدي).

ثانياً/ البيانات الخاصة بالظاهرة موضوع الدراسة:

١. مظاهر العنف : ان طبيعة المجتمع العراقي تشير الى وجود تسلط ذوري يمارس شتى انواع العنف ضد المراة، سواء كان هذا العنف من قبل الزوج او الاب او الاخ، حيث اشارت نتائج الدراسة الى ان العنف البدني هو اكثر مظاهر العنف شيوعا واستخداما بنسبة (٥١%)، بينما جاء العنف النفسي ثانيا بنسبة (١٥%) بسبب تطبع المراة على انماط السلوك الشائع داخل العائلة، وحل ثالثا العنف اللفظي وبنسبة (٢٨%)، بينما جاء العنف الجنسي بالمرتبة الاخيرة لما يتمتع به هذا النوع من العنف بالتكتم الشديد حفاظا على سمعة الاسرة ومستقبل افرادها.

جدول رقم (٥) يبين مظاهر العنف

نوع العنف	العدد	%
العنف البدني (الجسمي)	٥١	٥١
العنف اللفظي	٢٨	٢٨
العنف النفسي	١٥	١٥

العنف الجنسي	٦	٦
المجموع	١٠٠	١٠٠

أ- مظاهر العنف الجسدي: ان اللجوء الى ضرب المراة وتعنيفها بما يترك اثرا في جسدها يكشف عن ضعف الرحمة والصلة العاطفية بين الزوجين خلافا لما اقرته حكام الشريعة الاسلامية السمحاء التي حددت حق الرجل على المراة باستخدام وسائل التاديب من دون قهر او تنكيل وبعد الموعظة والهجر والاحاديث النبوية كثيرة في ذلك. حيث اشارت بيانات البحث ان (٨٢%) من المبحوثات قد تعرضن الى الضرب باليد او الرجل او العصا، و(١٤%) الطعن بادوات حادة او واخزة، و (٤%) الكي بالحرارة او النار، والدول الاتي يبن ذلك.

جدول رقم (٦) يبين انواع العنف الجسدي

انواع العنف الجسدي	العدد	%
الضرب باليد اوالرجل او العصا	٤٢	٨٢
الطعن بادوات حادة او واخزة	٧	١٤
الكي بالحرارة او النار	٢	٤
المجموع	٥١	١٠٠

ب- العنف اللفظي: وهو كل كلام يسيء الى شخصية المراة وكرامتها كانسانة ونظراتها لذاتها دون ان تكون لها اثار جسدية، فقد بلغت نسبة من يتعرضن للسب والشتم (٦٨%) من المبحوثات، بينما شكلت (٢١%) من النساء المبحوثات تعرضن للتحثير المتمثل بنعت الازواج للنساء بالفاظ بذيئة يصعب ذكرها والتي وصفتها بعض المبحوثات بانها اشد وقعا عليهن من الضرب، فيما كانت نسبة الاتهامات الباطلة (٧%) من النساء المبحوثات، واخيرا نسبة ابداء الاعجاب بالاخريات شكلت (٤%) من المبحوثات.

جدول رقم (٧) يبين انواع العنف اللفظي

انواع العنف اللفظي	العدد	%
السب والشتم	١٩	٦٨
التهديد والتحقير	٦	٢١
الاتهامات الباطلة	٢	٧
ابداء الاعجاب بالاخريات امامي	١	٤
المجموع	٢٨	١٠٠

ج- العنف النفسي: يلجأ الزوج الى هذا النوع اكثر الاحيان عندما لا يستطيع استخدام العنف البدني لاسباب اجتماعية، كانتساب الزوجةلعائلات مرموقة او اقتصادية تنتمي لعائلات برجوازية او ميسورة الحال، فيلجأ الى ممارسة الضغوط للحصول على مغانم او موافقة لامر ما لصالحه.

جدول رقم (٨) يبين انواع العنف النفسي

انواع العنف النفسي	العدد	%
الاهمال والحرمان من ممارسة الحرية	٧	٤٧
عدم الانفاق على الاسرة	٥	٣٣
حرمان الزوجة من الاشباع العاطفي	٣	٢٠
المجموع	١٥	١٠٠

د- العنف الجنسي: ان الاسرة التي يسود فيها قواعد من التنظيم الاجتماعي بصورة ايجابية في اداءها لوظائفها من حيث وحدتها اجتماعيا وبايلوجيا تكون اسرة سليمة وبالتالي تنتج لنا مجتمعا سليما، والملاحظ ان الدافع الجنسي عد الانسان يتاثر اى حد كبير بالنواحي الاجتماعية، وهذا الدافع يكتسب في العلاقات الزوجية معى اجتماعيا اكثر تعقيدا وقدسية من دلالته البايلوجية، لذلك تفرض الرقابة الاجتماعية والاخلاقية على طريقة اشباعه حتى لا يخضع لاتجاهات متطرفة، وفي هذا السياق اشارت بينات البحث تعرض المبحوثات الى اشكال مختلفة من العنف الجنسي تمثلت

جدول رقم (٩) يبين انواع العنف الجنسي

انواع العنف الجنسي	العدد	%
الخيانة الزوجية	٣	٥٠
عدم مراعاة رغبة الزوجة الجنسية	١	١٦,٧
الحديث للاخرين عن علاقاته الجنسية	١	١٦,٧
اساليب جنسية شاذة	١	١٦,٦
المجموع	٦	١٠٠

٢.الاثار المترتبة على العنف الاسري الموجه نحو الزوجة: يترك العنف بكل مجالاته اثارا سلبية على المراة والاسرة بصورة عامة، وقد اشارت نتائج الدراسة جدول رقم (١٠) ان الاثار السلبية المترتبة على ممارسة العنف ضد المراة تركزت على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وكان تسلسلها المرتبي كما يلي. في المرتبة الاولى جاء وقوع الابناء ضحايا للعنف (٩٢%)، في حين جاء الشجار والعراك بين اهل الزوج والزوجة بالمرتبة الثانية (٨١%)، ثم احتل تفكك

العائلة والطلاق المرتبة الثالثة (٧٩%)، في حين كان من اهم الاثار السلبية الاقتصادية تلف ممتلكات واثاث الاسرة (٣٧%)، بينما شكلت الاثار الصحية السلبية على الابناء (٦٥%).

جدول رقم (١٠) يبين الاثار السلبية للعنف ضد المراة

المجال	نوع الاثر	العدد	%
اجتماعية	وقوع الابناء ضحايا للعنف	٩٢	٩٢
	الشجار والعراك بين اهل الزوج والزوجة	٨١	٨١
	تفكك العائلة والطلاق	٧٩	٧٩
اقتصادية	تلف ممتلكات واثاث الاسرة	٣٧	٣٧
	تنازل المراة عن بعض حقوقها المادية	٣٠	٣٠
	انخفاض قدرة المراة الانتاجية	٢١	٢١
صحية	اثار صحية على الابناء	٦٥	٦٥
	الاصابة ببعض الامراض او العاهات الجسدية والعقلية	٤٥	٤٥

٣. العوامل المشجعة للعنف ضد المراة: لكل ظاهرة اجتماعية اسبابها وعواملها الخصاة ولهذا نجد ان ظاهرة العنف ضد المراة تمثلت في جملة من الاسباب والعوامل منها عوامل اجتماعية ، ويبدو ان ثقافة مجتمعنا الذكورية بتفضيلها الذكور على الاناث قد شجعت بصورة غير مباشرة بعض الازواج من وجهة نظر المبحوثات على ممارسة العنف ضد المراة، تبلورت في مفهوم التنشئة الاجتماعية حيث اشارت (٩٣%) لذلك، وفي مجال العوامل الثقافية جاء عدم معرفة المراة بحقوقها وحصل على تاييد (٦٢%) من المبحوثات، اما العوامل القانونية فان عدم التكافؤ في فرص العمل والحياة فكان احدها وحصل على نسبة (٣٨%)، اما التنافس على راتب الزوجة فكان من اهم العوامل الاقتصادية وبموافقة (٣٥%) من المبحوثات.

جدول رقم (١١) يبين عوامل العنف ضد المراة

العامل	السبب	العدد	%
اجتماعية	التنشئة الاجتماعية	٩٣	٩٣
	الخلافات الزوجية والصراع بين الزوجين	٧٠	٧٠
ثقافية	عدم معرفة المراة بحقوقها	٦٢	٦٢
	قصور المؤسسات التعليمية والثقافية بتبيان مكانة المراة	٥٧	٥٧
قانونية	عدم التكافؤ في فرص العمل والحياة بين الرجل والمراة	٣٨	٣٨

	عدم كفاية ووضوح القوانين التي تحكم الاعتداءات على المراة	٣٦	٣٦
اقتصادية	التنافس على راتب الزوجة	٣٥	٣٥
	مرور العائلة بازمة اقتصادية	٣٢	٣٢

المبحث السابع: التوصيات والمقترحات

اولاً/ التوصيات:-

١. توفير جهات رسمية واهلية تلجأ اليها المتضررات من العنف الاسري بحيث يوفر لهن العون والمساعدة، عى ان تعتمد هذا المؤسسات على اعادة تاهيل النساء ورفع مستوى وعيهن ليصبحن قادرات على مواجهة المشكلات التي يتعرضن لها، ومما يزيد من فعالية هذه المؤسسات ان تساعد على ايجاد فرص عمل مناسبة للمتضررات وتاهيلن للاعمال المطلوبة بحيث يتقق الاستقلال المالي للمراة ويحد من اعتمادها على الرجل.

٢. وضع خطة اعلامية لتسليط الاضواء على المشكلات المتعلقة بالعنف الاسري وتوعية النساء بوسائل حماية انفسهن من ذلك العنف، وتشجيعهم على البوح بالعنف الواقع عليهن في حال وقوعه، وخاصة عندما يكون شديدا ومؤذيا او مؤثرا على شخصيتها وتكوينها النفسي، ويجب ان تهدف الحملة الاعلامية الى التخفيف من شعور النساء بالخزي والحرج او الخوف من البوح بالحقيقة للجهات التي تتولى معالجة المشكلة.

٣. العمل على تعديل الاجراءات القانونية الروتينية في التعامل مع قضايا العنف الاسري باتجاه تسهيلها وتسريعها، وتدريب العاملين في اجهزة العدالة الجنائية (الشرطة ، القضاة ، المؤسساة العقابية) على كيفية التعامل مع الاشكال المختلفة للعنف الاسري وتوعية النساء والفتيات بحقوقهن القانونية وبالاجراءات التي يمكن اتباعها لايصال صوتهن الى الجهات المختصة.

٤. ضمان مشاركة الجميع بمن فيهم النساء في الحياة السياسية والعامة وتعزيز قيم احترام الذات والاحترام المتبادل في المناهج التعليمية.

٥. وضع معايير دقيقة تاخذ بالاعتبار المعايير الانسانية بحيث تبين مسؤولية الاهل عن الاهمال الذي يؤدي الى تعرضه لاشكال العنف المختلفة.

ثانياً/ المقترحات:-

١. مواجهة ظاهرة العنف ضد المراة من خلال القيام بالحملات خاصة وبالتعاون مع منظمات العالمية مثل اليونسيف التي تهدف الى نبذ العادات والتقاليد الموروثة مثل الزواج المبكر وعقد مجموعات للنقاش بين المتخصصين لتوعية الامهات والاباء والشباب بخطورة تلك العادات وتاثيراتها السلبية على المجتمع.
٢. الاهتمام بشؤون المراة من خلال الخطة القومية التي تتبناها الدولة لتقليل الفجوة النوعية بين الرجل والمراة وذلك من منطلق ان تحجيم التمييز القائم ضد المراة انما يؤدي عمليا الى تحجيم العنف الواقع عليها.
٣. تقديم المعونات الطبية الشاملة للنساء ضحايا العنف والتعذيب من قبل المنظمات غير الحكومية واقامة الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تعنى بمواجهة ظاهرة العنف ضد المراة.
٤. تشكيل لجنة وطنية عليا خاصة بشؤون الاسرة على ان يكون من بين اعضائها مختصين في الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع وعلم النفس والتربية والشؤون الدينية او الاسلامية.
٥. تعيين اخصائين اجتماعين واخصائين نفسين بالمحاكم التي تتعلق بالقضايا الاسرية من حيث اجراء الدراسات الدورية الخاصة بالقضايا الاسرية بالمحاكم والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بقضية العنف الاسري ومتابعتها اذا اقتضت الحاجة وهكذا في وزارة الصحة ايضا ومراكز الشرطة والجهات الامنية الاخرى ووزارة التربية والتعليم.
٦. انشاء مراكز استشارات نفسية واجتماعية بالمدن والقرى وتوفير بيوت الايواء والحماية الاسرية.
٧. التشجيع على اجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون الاسرة.

الهوامش:

١) محمد سيد فهمي ، العنف الاسري ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص١٠
٢) ابن منظور: لسان العرب، ج٤، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩، (مادة عنف)، ص٣١٣٣.
٣) صفوان مبيضين: العنف الجمعي، دار اليازودي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص١١٥.
٤) احمد زايد: العنف المفهوم – الانماط – العوامل، المركز الدولي للدراسات المستقبلية ولاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٧.
٥) محمد نبيل جامع: علم الاجتماع الاسري، دار الجامعة اجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٠، ص١٩٥.
٦) محمد سيد فهمي: العنف الاسري، لمكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠١٢، ص٤٧.

٧) اجلال اسماعيل حلمي: علم اجتماع الزواج والاسرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٤٢.
٨) منى يونس بحري ونازك عبد الحليم: العنف الاسري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٥.
٩) جليل وديع شكور: العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٧، ص١١٧.
١٠) سالم ساري وخضر زكريا، مشكلات اجتماعية راهنة، مطبعة الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٤، ص١٤٢.
١١) اليسا دلتا فو: العنف العائلي، ترجمة نوال لايقا، دار المدى، دمشق، ١٩٩٩، ص٤٥.
١٢) منصور عبد: العنف حقائق وقضايا ، جامعة سيدة اللويزة ، لبنان ٢٠٠٨ ص٨٦.
(*) من نماذج هذا لتمييز ان الزنى لا ينطبق الا على المرأة فمن شأن الرجل ان يعاشر عشيقات كثيرات مما يضفى عليه صيتا ما مشرفاً ، اما المرأة التي تخون زوجها وتعاشر رجالاً قبل الزواج او حتى بعد وفاة زوجها فالمجتمع بأسره يدينها ويلعنها .
١٣) جهاد نعمان حقوق الانسان في العالم العربي ، دار نعمان للثقافة عمان ١٩٩٢ ص٤٧.
١٤) Geraldin Terry : Poverty Reduction and violence Aganist women , Exploring links , Hssessing Impact , devolopment in prarctice
١٥) دنكال تشابل ، العنف ، مركز المعلومات الاستراتيجي ، بيروت ١٩٩٨ ، ص ٣٦.
١٦) نوال السعداوي ، المرأة والجنس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٣٥.
١٧) العنف حقائق وقضايا ، مصدر سابق ، ص ٢١.
١٨) ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم: ديناميات الانحراف والجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص٢٠٣.
١٩) فريد جاسم حمود: العنف في العراق، المركز العلمي العراقي ، بغداد، ٢٠١٢، ص٧٩.
٢٠) سالم ساري وخضر زكريا، مشكلات مجتمعية راهنة، الاهاري للطباعة والنشر واتوزيع، دمشق، ٢٠٠٤، ص١٦.
٢١) جليل وديع مشكور: العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٧، ص١١٩.
٢٢) معن خليل عمر: علم اجتماع العنف، دار الشروق، عمان، ٢٠١٠، ص١٨٩.
٢٣) طريف شوقي: الابعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣٦٥.
24 (Geradin Terry, poverty reduction amd violence against women;Exploring links. Assessing impact, development in practice, vol (14), No Ibid, p.64.
25 (Ibid., p.65.
٢٦) هاني خميس احمد عبد: سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص٥٧.
٢٧) احمد حسن عبد الله الربيعي: العدالة الجنائية والانحراف الاجتماعي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد/كلية الاداب–قسم الاجتماع، ص ٦١.